اقتصاد

الدولار دون ٨٥٠ ليرة في إغلاق «السوداء» أمس

الليرة تتحسن بأكثر من ١٥ بالمئة يوم أمس والتوجه نحو البيع

| هناء غانم

تحسنت الليرة بشكل ملحوظ أمام الدولار، وبنسبة تجاوزت ١٥٪، إذ انخفض سعر صرف الدولار أمام الليرة دون مستوى ٨٥٠ ليرة، في تعاملات السوق الموازية «السوداء» أمس، مع وجود عرض كبير، ما يشير إلى استمرار تحسن الليرة.

وشهدت الأسواق أمس وأول أمس حالة ركود حادة، حتى أن عدد كبير من الفعاليات الاقتصادية والتجارية والمحال أغلقت ريثما يتضح اتجاه سعر الصرف.

وحول واقع وتطورات سعر الصرف مؤخراً، رأى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن عدم استقرار التشريعات ينعكس على عدم استقرار سعر الصرف، موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن الاستقرار هو الذي يؤدي إلى بقاء العملية الإنتاجية كما هي، مؤكداً أن المطلوب اليوم تشاركية حقيقية بين قطاع الأعمال والحكومة ورفع مستوى الثقة.

وأضاف: «علينا أن نكون موضوعيين، أي تاجر أو صناعي هو مستهلك للسلع في بيته، ما يؤكد أن انعكاس انخفاض سعر الصرف سلبي بكل المقاييس، لأن أي صناعي أو تاجر لديه عمال وموظفون يساهمون بالعملية الإنتاجية ورواتبهم يجب أن تكون كافية للقيام بهذه الأعمال، وارتفاع الأسعار حمّل الصناعي والتاجر أعباء إضافية».

وتابع القول: «نحن غير قادرين على تقديم أي شيء سوى الإبقاء على الإنتاج والتجارة والتسويق والبيع، هذا ما نستطيع تقديمه، علماً بأننا لا نستطيع أن نقدم الأسعار للمستهلك بسعر صرف سابق، لذلك نحن مضطرون للتحرك مع سعر الصرف حتى نستطيع أن نقدم السعلة والمنتج"،

مشيراً إلى أن الصناعة والاقتصاد والتجارة بحاجة إلى الصمود والاستمرار، علماً بأن إعادة الإقلاع بالعملية الإنتاجية والزراعية ليس بالأمر السهل.

من جانبه، قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد: «الكلام اليوم لا يطعم خبزاً، فلابد من إجراء حكومي بحت، وعلى المصرف المركزي التحرك لضبط سعر الصرف لأنه الجهة الأقوى، وإلا فسوف نبقى ندور في حلقة مفرغة، ما سوف ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى المستهلك بشكل خاص».

وأشار الجلاد في تصريح لـ«الوطن» إلى أن ارتفاع الأسعار أدى إلى فوضى في الاقتصاد، ولا يمكن إجراء أي خطة اقتصادية إذا لم يكن هناك استقرار في سعر الصرف، الأمر الذي لم تتمكن الجهات المعنية من ضبطه حتى اليوم.

بدوره، رأى رجل الأعمال عامر ديب أن «حديثي النعمة من التجار وأصحاب العقارات والأملاك هم وراء ارتفاع سعر الصرف، وهؤلاء يشكلون جزءاً من الحرب الاقتصادية»، مشيراً في تصريح لـ«الوطن» إلى أن المشكلة ليست في قرارات المصرف المركزي أو الحكومة، بل المشكلة مسؤولية جماعية، «لذلك يجب أن نكون تجاراً وصناعيين ورجال أعمال وحكومة يداً واحدة لأن حماية الليرة ليست مسؤولية الحكومة فقط».

أحد التجار فضل أن يقدم بعض المقترحات للحكومة حول سعر الصرف، مشيراً إلى أن المشكلة الرئيسة هي تحويل الدولار من عملة مخصصة للاستيراد إلى سلعة بهدف التحوط المالي، ما يعني اعتبار الدولار أساساً لضمان قيمة السيولة النقدية، والسياسات الإدارية المصرفية السابقة أكدت هذا الأمر، لذا فالأهم حالياً العمل بمسارين، الأول على الصعيد الداخلي، وذلك بالعمل على إنشاء مشاريع وشركات مساهمة حكومية تستقطب الأموال لدى المواطنين وتضعها ضمن إطار المشاريع الاستثمارية، وتبعدها عن المضاربة النقدية والتدخل بشكل سلبي في سعر صرف الليرة، ويتجلى ذلك من خلال مشاريع عقارية أو استثمارية مطروحة من قبل الحكومة.

ولفت إلى أنه على الصعيد الخارجي يجب العمل على التعاون الاقتصادي بالتوجه شرقا عملا بحديث السيد الرئيس من خلال القيام بحملة اقتصادية لدى الدول الداعمة للموقف السوري ولدى مجموعة «دول البريكس» من خلال إصدار وبيع سندات خزينة، تؤمن قطعاً أجنبياً مباشراً، مشيراً إلى أن هذا الإجراء متبع في العديد من الدول لمعالجة هذه المشكلة ويسمى بأزمة السيولة النقدية الدولارية، وخصوصاً أن عملية إعادة الإعمار في سورية تعد ضمانة كبرى لتحقيق عامل أمان استثماري لدى المصارف المركزية للدول الخارجية، ومثال على ذلك الإجراءات التي قامت بها دولة الإمارات منذ عام بطرح سندات خزينة دولية، وأيضا مصر قامت بالإجراء نفسه بضمان مشروع القاهرة الكبرى، فالأولى أن تتم دراسة هذا المقترح لأن تأثيره مباشر في سعر الصرف، وخصوصاً أن حركة الطرح والإيداع يمكن أن تستغرق نحو ٣ أشهر، ويتوقع هنا تأمين ما مقداره من ٦ إلى ١٠ مليارات دولار مقابل هذه السندات.

ماذا يقول التجار حول ارتفاع الدولار؟!

- لا نستطيع أن نقدم الأسعار للمستهلك بسعر صرف سابق
- الكلام اليوم لا يطعم خبزاً وعلى المصرف المركزي التحرك لضبط سعر الصرف
- مقترح بطرح سندات خزينة على الدول الصديقة لتأمين ١٠ مليارات دولار

مستعد لتأمين زيت الزيتون للجهات الحكومية

اتحاد الفلاحين: ٤٠ ألف طن قطن مسوقة والتوقعات تصل إلى ٧٥ ألفاً هذا الموسم

| الوطن

صرح رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خطار عماد لـ«الوطن» بأن كمية القطن المسوقة منذ بداية الموسم الحالي حتى تاريخه تجاوزت ٤٠ ألف طن، مشيراً إلى أن الإنتاج المتوقع تسويقه هذا الموسم يتراوح بين ٧٠ و٧٥ ألف طن.

أما بالنسبة لموضوع ارتفاع تكاليف إنتاج زيت الزيتون وصعوبة تصريف الإنتاج هذا الموسم، الأمر الذي يؤرق الفلاحين، بين عماد أن الجهات الرسمية تقوم بدراسة تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية بناء على التكاليف المدعومة، وعلى سبيل المثال، فإن ليتر المازوت يحسب بالسعر النظامي المدعوم، ويتم بناء التكاليف على هذا الأساس.

ونوه بأنه في أغلب المساحات يصبح هناك نقص في هذه المواد المدعومة نتيجة الإجراءات القسرية أحادية الجانب الجائرة بحق الشعب السوري، مشيراً إلى أن مسألة دراسة التكاليف لا تكون دقيقة بسبب الحالة الافتراضية التي تفرض موضوع النقص في مواد الإنتاج، منوهاً بأن عودة معمل الأسمدة للعمل بطاقته القصوى الخميس الماضي سوف يحل القسم الأكبر من موضوع ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويسهم بتخفيض التكاليف على الفلاحين.

وبيّن أن اتحاد الفلاحين أعلن وخاطب رئاسة مجلس الوزراء لتأمين أي جهة من الجهات الحكومية بزيت الزيتون، مشيراً إلى أن الاتحاد عمل خطة تسويقية لزيت الزيتون ضمن الجمعيات في السويداء.

ولفت إلى أن العائق الأكبر في موضوع زيت الزيتون هو التصدير، مشيراً إلى أن الواقع في الدول المحيطة مثل العراق ولبنان يؤثر في واقع التصدير في سورية، مشيراً إلى أن الحكومة تبحث على قدم وساق لإيجاد حل لموضوع التصدير واتحاد الفلاحين يتابع هذا الأمر.

وأوضح أن الفلاح هو الذي يتحمل تكاليف الإنتاج التي تكون عالية جداً وفي كثير من المساحات يخسر حتى التكاليف التي لا يستطيع تحصيلها، مشيراً إلى وجود صناديق لدعم الفلاحين وصناديق الدعم يجب أن تطبق عليها الشروط التي أحدث على أساسها الصندوق.

وختم بالتأكيد أن الفلاح السوري اليوم بحاجة لدعم مباشر ينعكس بدوره على المستهلك.

الكسوة الجيدة ضمن السعر المتوسط

حمصي لـ«الوطن»: مشروع قانون التطوير العقاري تأخر في مجلس الشعب

| الوطن

صرّح مدير عام هيئة التطوير العقاري أحمد حمصي لـ«الوطن» بأن مشروع قانون التطوير العقاري ما زال في مجلس الشعب، ولم يناقش بعد، رغم أنه تجاوز وزارة العدل والخبراء والمجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء منذ سنوات، وفي مجلس الشعب تمت دراسته من قبل اللجنة القانونية ولجنة الخدمات منذ عدة أشهر، لكن مناقشته تحت القبة تأخرت رغم أنه موضوع على جدول المناقشة.

وبيّن أن مشاريع التطوير العقاري تكلف في حدها الأدنى ٥٠ مليار ليرة سورية، وعليه فإن تنفيذ المشاريع سوف يحتاج من سنتين حتى ثلاث سنوات على الأقل، لافتاً إلى أن مشاريع التطوير العقاري غير مرتبطة بإعادة الإعمار، وإنما تعتمد على إقامة مجمعات سكنية في المناطق البعيدة عن مدن مراكز المحافظات على أن تكون مساحة المشروع في حدها الأدنى ٢٥ دونماً، بحيث يتضمن كل مجمع سكني كل ما يحتاج إليه المواطن من خدمات.

أما عن الربط بين هذه المجمعات ومراكز المدن فهذا مسؤولية الجهات المختصة والمطور العقاري، حيث ستقوم جهات الدولة بإيصال شبكات المياه والكهرباء إلى التجمع، ثم يتحمل المطور العقاري المسؤولية داخل هذا التجمع، وعن ربط الاتصال بين المجمعات والمدن فقد أكد حمصي أن هذا الربط مسؤولية السورية للاتصالات، مشيراً إلى احتمالية أن يكون هذا الربط لاسلكياً.

ونوه حمصي بأن البدء بهذه المشاريع من شأنه ضمان حق المواطن في السكن، بحيث تعتمد هذه المشاريع على المنازل صغيرة المساحة، على أن يكون سعرها يتراوح بين ٦ إلى ٧ ملايين ليرة سورية تقسّط عن طريق البنوك، مبيناً أن الهيئة وجهت باستخدام المواد قليلة التكلفة، والتي تضمن بنفس الوقت الجودة والمتانة للمواطن.

وعند سؤاله عن إمكانية تكرار ما حصل مع بعض المواطنين ممن تسلموا شقق السكن الشبابي، حيث قاموا باستبدال كسوة الشقة بكسوة أخرى بسبب تردي النوعية، أجاب حمصي أن الهيئة أوصت بأن تتم مراعاة شروط الكسوة الجيدة ضمن السعر المتوسط مضيفاً «بالتالي أستبعد حصول هذا الشيء».

وأشار إلى أن لدى الهيئة ٦١ شركة تطوير عقاري، منها ٥ تتبع للقطاع العام مستوفيةً كافة الشروط والتراخيص، أما فيما يخص الشركات الـ٨ التي تم الإعلان عنها مؤخراً، فقد أكد حمصي أن هذه الشركات لم تحصل على الترخيص النهائي بعد، مشيراً إلى أن جميع الشركات الموجودة حالياً في السوق محلية، مع إمكانية دخول شركات أجنبية تتبع للدول الصديقة.

وعن آلية شراء الشقق السكنية، بين حمصي أن الهيئة لا علاقة لها بعملية الشراء فهي بعملية تتم بين المواطن والمطور العقاري والبنك، بإشراف جهة محايدة، غالباً ما ستكون البلديات أو المحافظات، موضحاً أن علاقة الهيئة مع شركات التطوير العقاري ما هي إلا علاقة إشراف وتنظيم فقط.

ولفت حمصي إلى أن القانون سوف يعامل شركات التطوير العقاري كما يعامل الشركات الإنشائية من ناحية البيع، حيث يمكن بيع الشقق على الخريطة بشكل يضمن حق المكتتب والمطور معاً عن طريق البلديات التي ستكون الضامن لكلا الطرفين في هذه العملية.

ميده لـ«الوطن»: رجال أعمال روس وقرميون وعراقيون مهتمون باستيراد الحمضيات لكن المشكلة بالنقل

| رامز محفوظ

صرّح مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميده لـ«الوطن» بأنه تم التوجه إلى إمكانية أن يقوم رجال الأعمال في سورية والقرم بالترويج للحمضيات السورية من أجل الوصول إلى عقود تصديرية كبيرة إلى القرم وروسيا تغطي كامل المحصول للموسم الحالي، وللمواسم القادمة أيضاً، وذلك خلال زيارته الأخيرة إلى جمهورية القرم وحضوره المؤتمر الدولي الثاني الذي يتعلق بالصادرات، ولقائه نائب رئيس الوزراء في جمهورية القرم وممثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الدائم في رئاسة الوزراء، ووزراء الزراعة والمالية والتجارة في القرم إضافة إلى رجال أعمال من القرم وروسيا، ورجال أعمال سوريين.

ولفت ميده إلى وجود تفاعل إيجابي من مسؤولي القرم بهذا الشأن، والذين أبدوا استعدادهم ورغبتهم بقوة لإبرام عقود كبيرة لاستيراد الحمضيات السورية، مؤكدين أن جودة الحمضيات السورية جيدة ومقبولة من السوق المحلية في روسيا والقرم، إضافة إلى سعر الحمضيات السورية المنافس جداً، مشيراً إلى أن سعر طن الحمضيات السورية يقل عن سعر طن الحمضيات المصرية بنحو ٢٤٠ دولاراً.

وأشار إلى أنه أكد خلال اجتماعه مع مسؤولي جمهوية القرم أن سورية ترغب بالتبادل التجاري مع جمهورية القرم، وأن يتم تفعيل البيت التجاري المشترك الذي تم الانتهاء من إنشائه وفتح فرع له في دمشق من أجل الترويج للمنتجات، ومن أجل المساعدة في إبرام العقود التصديرية على نطاق واسع، وخاصة لموسم الحمضيات.

وأوضح أنه تم خلال الاجتماع مع مسؤولي القرم وروسيا طرح موضوع معوقات التصدير، وكان الجواب من قبل عدد من رجال الأعمال في القرم وروسيا بأنهم يرغبون باستيراد كميات كبيرة من الحمضيات السورية، لافتين إلى أن العائق الأبرز يتمثل بعدم وجود خط بحري منتظم وثابت بين مرفأي طرطوس واللاذقية، ومرفأي سيماستروبل ونبراسيست، لافتاً إلى أن رجال الأعمال في القرم وروسيا أبدوا استعدادهم لاستيراد الحمضيات السورية في حال وجود خط مباشر، بحيث تصل مادة الحمضيات السورية خلال ستة أيام إلى المرفأين، ومن ثم إلى روسيا، وطالبوا كذلك بأن يكون توريد الحمضيات السورية منتظم، مشيراً إلى أنه سيجتمع مع مصدري الحمضيات في سورية وسينقل مطالب رجال الأعمال في القرم وروسيا لهم.

وبيّن أنه خلال وجوده في المؤتمر الدولي في جمهورية القرم التقى مع أحد كبار رجال الأعمال والمستوردين الروس، الذي كان يحضر الاجتماع، وتم الحديث معه عن موضوع تصدير الحمضيات، حيث أبدى استعداده لاستيراد كميات كبيرة، وأشار إلى أنه سيبرم عقداً لاستيراد – على سبيل المثال – ١٥٠ ألف طن من الحمضيات لكن بشرط أن ترد هذه الكميات بشكل منتظم، وأن يتم تصدير الكميات من المصدر السوري بشكل منتظم، لافتاً إلى أنه في حال عدم التزام المصدر السوري بتوريد المادة بشكل منتظم فسوف تصبح هناك مشاكل للمستورد الروسي مع الأشخاص الذين سيبرم معهم عقوداً لإيصال المادة لهم في روسيا.

وأشار ميده إلى أننا في سورية بحاجة ماسة لخط نقل بحري ثابت ومنتظم لتوريد الحمضيات لكي تدخل المادة إلى القرم وروسيا بأقل مدة ممكنة وأقل تكلفة، لافتاً إلى أن نائب رئيس وزراء القرم أبدى استعداده لإرسال دعوة رسمية لوزير النقل السوري لزيارة القرم كي يلتقي معه ويتم البحث في موضوع عقبات نقل الحمضيات إلى القرم.

وأكد أنه نقل هذا الأمر للحكومة السورية والمعنيين، متمنياً أن يكون هناك نوع من التفاهم على موضوع النقل، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن العديد من رجال الأعمال الكبار في القرم وروسيا أبدوا استعدادهم لشحن الحمضيات وإبرام عقود لكن مشكلتهم هي النقل، لافتاً إلى أنه تواصل أمس الأول مع سفير سورية في العراق، والذي أخبره بأن رجل أعمال عراقي كبير قدم مؤخراً إلى سورية والتقى مع المسؤولين السوريين وذهب إلى اللاذقية وطرطوس والتقى بكبار المصدرين هناك وأبرم عقوداً لاستيراد بما لا يقل عن ١٥٠ ألف طن من الحمضيات إلى العراق، لافتاً إلى أن المصدرين السوريين بدؤوا يعدون العدة لتنفيذ هذه العقود.

حل مشكلة الفيزا عبر تبادل الحمولات بين الشاحنات السورية والعراقية

مسؤول جمركي: تصدير الحمضيات إلى العراق عبر منفذ البوكمال خلال أيام

| عبد الهادي شباط

توقع مسؤول جمركي نشاط حركة التبادل التجاري مع العراق خلال الأيام القليلة وخاصة تصدير الحمضيات السورية للعراق، مبيناً لـ«الوطن» أن معظم الإجراءات والتفاهمات منجزة لتصدير الحمضيات، بانتظار إصدار إجازات الاستيراد للتجار العراقيين، والمتوقع صدورها خلال عدة أيام، حيث تمثل هذه العملية نافذة مهمة لتصدير الحمضيات السورية، وبكميات كبيرة للسوق العراقية، منوهاً باتخاذ كل الإجراءات الممكنة لتسهيل حركة تصدير وعبور الحمضيات.

وعن حاجة السائق السوري لفيزا وفق التعليمات العراقية بين أن هذا الشرط لا يمثل عائقاً أمام حركة التبادل التجاري، وخاصة تصدير الحمضيات إلى العراق، حيث يتم حل هذه المسألة عبر تبادل الحمولة بين الشاحنات السورية والعراقية بعد دخول الأراضي العراقية، إضافة للسعي لتجاوز هذا الشرط عبر التفاهمات التي تتم مع الجانب العراقي.

وحول الحركة الحالية للشاحنات بين أنها ما زالت بطيئة حيث تم تسجيل مرور ٣ شاحنات أمس محملة بالمواد والسلع المختلفة باتجاه الأراضي العراقية، وعن ضبط حالات تهريب من خلال المنفذ نفى حدوث أي حالة تهريب من خلال المنفذ، مؤكداً أن لدى المنفذ الكثير من الإجراءات التي تمنع حدوث حالات التهريب وضبطها.

وبين أن حالات التهريب في حال حدوثها ستكون بعيداً عن المنفذ، وعبر بعض السواتر، وأن أكثر السلع المرشحة للتهريب بين البلدين هي الأغنام والأدوية والدخان نظراً للفارق السعري، وخاصة أن الأدوية السورية ذات جودة عالية وأسعار منخفضة مقارنة مع الأسعار العالمية للأدوية، وأن أي حركة تهريب ستكون على حساب السوق المحلية وهو غير مسموح به نظراً لما تقدمه الحكومة من دعم لتوفير المواد والسلع خاصة الضرورية والأساسية.

وعلى الصعيد التقني للمنفذ، بين أنه تم توفير الكثير من متطلبات العمل وينتظر وصول جهاز ماسح «سكنر»، من شأنه دعم المنظومة الفنية للعمل الجمركي في المنفذ، ويسهم بشكل فعال في تنفيذ أعمال التدقيق والتفتيش والكشف عن المهربات والممنوعات التي قد يتم نقلها من خلال المنفذ، مؤكداً أن معظم المستلزمات الفنية التي تتطلبها المهام الجمركية في المنفذ باتت متوافرة.

وعلى صعيد الكادر البشري، بين أنه تم رفد المنفذ مؤخراً بعدد جيد من العناصر معظمهم من الخفراء ورؤساء المفارز تم نقلهم ضمن جدول تنقلات استثنائي لدعم العمل الجمركي، وخاصة مع التوقعات بتحسن حركة المرور ونقل البضائع والمواد من خلال منفذ البوكمال، موضحاً أن توافر العنصر البشري في المنفذ بات كافياً وقادراً على تنفيذ كل المهام المطلوبة لتسهيل حركة المرور والعبور في المنفذ، وخاصة أن الكثير من العناصر لديهم خبرات ومهارات في التعامل مع المهام الجمركية والقدرة على تنفيذها بسهولة ويسر.

يشار إلى أن العمل في منفذ البوكمال يأتي ضمن خطة عمل واسعة تعمل عليها إدارة الجمارك لتأهيل مختلف المعابر والمنافذ الحدودية وتسهيل حركة المرور والتبادل التجاري.